



جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٨١/اتحادية/تميز/٢٠١٠

كويتي ماري عيراق

داد كاي بالآي تيغتياحي

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١٧/٨/٢٠١٠ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد الساسي و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد بابان و عبود صالح التميمي و ميخائيل شمشون قس كوركيس و حسين أبو الستمن و ساسي المعموري المأنوين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الأتي :

- المميز - المدعي - / كاصد قاسم جازع - وكيله المحامي عباس إبراهيم جمعة .
- المميز عليه - المدعي عليه - رئيس مجلس محافظة ذي قار / إضافة لوظيفته - وكيله
- الموظف الحقوقي علي حميد عبد .

الادعاء:

لدعي وكيل المدعي (المميز) أمام محكمة القضاء الإداري بان موكله المدعي كان احد أعضاء المجلس البلدي في سوق الشيوخ الذي تشكل رسمياً في ٩/٤/٢٠٠٣ وبعد مرور مدة خمسة أشهر تقريباً وتحديدأ بتاريخ ٣/٩/٢٠٠٣ تم إخراج المدعي وبقي الأعضاء وحل محلهم أشخاص آخرين موجودين لحد ألآن في مجلس سوق الشيوخ مدعين أنهم قاموا بإجراء انتخابات بتوجيه من جهات مختصة ويمتلكون الشرعية بذلك وان موكله المدعي لم يتسلم أي قرار إداري صادر من إدارة عامة يقضي بحل المجلس بصورة كلية ولم يبلغ بعزل أو فصل او حل او أي مسمى اخر بصورة رسمية ، وعند صدور قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ قدم موكله المدعي طلب مباشرة وتفكك لتحديد مدة عضويته في المجلس ولكي يتأكد من قانونية ومشروعية ما حصل من تغيير في المركز القانوني فأجاب المجلس البلدي في قضاء سوق الشيوخ على طلب موكله المدعي بكتابه المرقم (١٥٧٦) في ١٥/٤/٢٠٠٩ الذي لم يبين فيه كيفية إجراء التغيير في المركز القانوني . تظلم المدعي لدى المدعي عليه / إضافة لوظيفته بتاريخ ٢٦/٤/٢٠٠٩

(٢-١)



كويتي عيراق

داد كاي بالآي نيئتياحادي

جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٨١/اتحادية/تميز/٢٠١٠

وقد رد التظلم بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٢ حسب هامش رئيس المجلس واللجنة القانونية . اقام المدعي دعواه بتاريخ ٢٠٠٩/٧/١٩ طالباً بالحكم بعدم مشروعية التغيير الحاصل في المركز القانوني في المجلس البلدي في سوق الشيوخ المشكل في ٢٠٠٣/٤/٩ والسماح للمدعي بالعودة لممارسة السلطة المفوتة له كعضو مجلس شرعي حسب الفقرة (٣) من المادة (١٧) من قانون المحافظات غير المنظمة في إقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ . ونتيجة للمرافعة الحضورية العلنية اصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١٠/٦/١٠ وبعد اضبارة (٢٠٠٩/ق/١٧٣) حكماً حضورياً يقضي برد الدعوى لعدم وجود قرار إداري صادر من أي جهة يقضي بحل المجلس البلدي في سوق الشيوخ حيث ان محكمة القضاء الإداري تختص في النظر في صحة الأوامر والقرارات الإدارية التي تصدر من الموظفين والهيئات في دوائر الدولة والقطاع العام استناداً لأحكام الفقرة (د) من البند ثانياً/المادة (٧) من قانون مجلس شوري للدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ المعدل . طعن وكيل المميز بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بلاحته التمييزية المؤرخة ٢٠١٠/٦/٢٤ طالباً نقضه للأسباب الواردة فيها .

القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد انه صحيح وموافق للقانون للأسباب الواردة فيه ذلك لانه تأيد لمحكمة القضاء الإداري عدم صدور قرار اداري يمكن الطعن فيه ، كما ورد في لوائح وكيل المدعي وفي قوله في محضر الجلسة المؤرخة ٢٠١٠/٥/٣١ . وحيث ان محكمة القضاء الإداري تختص بالنظر في صحة الأوامر والقرارات الإدارية التي تصدر من الموظفين والهيئات في دوائر الدولة والقطاع العام استناداً لأحكام البند (ثانياً/د) من المادة



كوتاماري عبيراق
داد كاي بالآي نيئتتياحادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٨١/اتحادية/تمييز/٢٠١٠

(٧) من قانون مجلس شورى الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ المعدل . وعليه قرر تصديق الحكم المميز ورد الاعتراضات التمييزية وتحويل المميز رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١٠/٨/١٧


العضو
مدحت المحمود


العضو
فاروق محمد السماوي


العضو
جعفر ناصر حسين


العضو
أكرم طه محمد


العضو
أكرم احمد بابان


العضو
عبود صالح التميمي


العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس


العضو
حسين أبو التحن


العضو
سامي الجبوري